الموضوع: تقييم أداء حماية الحياة البرية (المحميات الطبيعية).

لدى قيام فريق العمل المكلّف بموجب كتاب عطوفة رئيس ديوان المحاسبة رقم (17068/3/12/12) تاريخ 2021/8/12 المتعلق بدراسة موضوع حماية الحياة البرية للفترة (2018-2021) المرتبط بالهدف (SDG15) الحياة البرية – حماية النظم الايكولوجية البرية وتعزيز استخدامها على نحو مستدام ووقف فقدان التنوع الحيوي تبين ما يلي:

أولاً: الإطار التشريعي:

1. عدم اصدار التعليمات الخاصة بشروط ترخيص الأنشطة في المحميات الطبيعية خلافاً لأحكام المادة (12/ج) من قانون حماية البيئة رقم (6) لسنة 2017.
2. لم تتضمن التعليمات الخاصة ببدل الخدمات المتأتية من المحميات الطبيعية تحديد البدلات وأوجه حفظها وانفاقها خلافاً لأحكام المادة (7) من نظام المحميات الطبيعية والمتنزهات الوطنية.
3. عدم اصدار تعليمات وأسس وشروط القيام بأي نشاط ضمن حدود المحميات الطبيعية خلافاً لأحكام المادة (9) من نظام المحميات الطبيعية والمتنزهات الوطنية.

ثانياً: الإطار الفني:

1. عدم تحديث واعتماد تقرير الشبكة الوطنية للمحميات الطبيعية في المملكة.
2. عدم وجود معايير موحدة للنسب المعيارية للأنماط البيئية وحماية المناطق حسب معايير الاتحاد الدولي لصون الطبيعة للأنماط البيئية.

(تقرير الشبكة الوطنية للمحميات الطبيعية)

3. عدم قيام وزارة البيئة بإقرار الخطط الإدارية الخاصة بالمحميات الطبيعية والمعدة من الجمعية الملكية لحماية الطبيعة خلافاً لأحكام المادة (5/أ) من نظام المحميات الطبيعية والمتنزهات الوطنية.
4. عدم قيام وزارة البيئة بإعداد تقارير فنية مشتركة مع الجمعية للزيارات الميدانية للاطلاع على تنفيذ الخطط الإدارية للمحميات الطبيعية خلال الفترة (2018-2021).

(الخطة التنفيذية للمحميات الطبيعية)

5. عدم قيام وزارة البيئة بتسمية ضابط ارتباط مؤهل فنياً للعمل مع الجمعية لتنفيذ مذكرة التفاهم الموقعة بينهم.
6. عدم اشراك وزارة البيئة في اتفاقيات الجمعية ذات الصلة في إدارة المحميات الطبيعية والتنوع الحيوي.

(مذكرة التفاهم الموقعة مع الجمعية الملكية لحماية الطبيعية)

ثالثاً: <u>الإطار التنظيمي والمؤسسي.</u>

1. عدم انجاز تقرير المراجعة الوطني الطوعي المتعلق بالهدف (SDG 15).
2. لم تتضمن الإستراتيجية الوطنية وخطة العمل للتنوع الحيوي للأعوام (2015-2021) مخصصات لتمويل المشاريع ذات الأولوية لغايات تنفيذها وتحقيق مؤشرات الأداء الخاصة بها.
3. عدم وجود أسس معتمدة لتقييم فعالية إدارة مناطق المحميات بكافة انوعها.

رابعاً: <u>الإطار المالي.</u>

- عدم استغلال المخصصات المالية المرصودة في موازنة وزارة البيئة في تنفيذ مشاريع إدارة المحميات الطبيعية والتنوع الحيوي.

التوصيات:

للتكرم معاليكم بالاطلاع بالإيعاز لمن يلزم لمعالجة وتصويب الملاحظات والأخذ بالتوصيات وفق ما هو مبين تالياً وإعلامي:

1. اصدار التشريعات الناظمة لإدارة المحميات الطبيعية وحماية الحياة البرية المشار اليها بالبند (اولاً/1، 2، 3).
2. تحديث الشبكة الوطنية للمحميات الطبيعية.
3. وضع معايير موحدة لكل من نسب الأنماط البيئية وحماية المناطق وفقاً لمعايير الاتحاد الدولي لصون الطبيعة للأنماط البيئية.
4. إقرار الخطط الإدارية الخاصة بالمحميات الطبيعية والمعدة من الجمعية الملكية لحماية الطبيعة.
5. اعداد برامج الزيارات الميدانية لتقييم فاعلية تطبيق الخطط الإدارية في المحميات الطبيعية واعداد تقارير فنية مشتركة مع الجمعية.
6. تسمية ضابط ارتباط فني للعمل مع الجمعية لتنفيذ مذكرة التفاهم.
7. ضرورة اشراك وزارة البيئة في اتفاقيات الجمعية في إدارة المحميات الطبيعية والتنوع الحيوي ومتابعة تنفيذها.
8. اعداد تقرير المراجعة الوطني لتحقق من التقدم في تنفيذ الهدف (SDG 15) مع الأطراف ذات العلاقة.
9. وضع استراتيجية تمويل للمشاريع ذات الأولوية وغير المنفذة في الاستراتيجية الوطنية وخطة العمل للتنوع الحيوي للأعوام (2015-2021).
10. اعداد أسس معتمدة لتقييم فعالية إدارة المناطق المحمية وفق التشريعات الناظمة.
11. استغلال المخصصات المالية المرصودة في موازنة وزارة البيئة لتنفيذ مشاريع إدارة المحميات الطبيعية والتنوع الحيوي.